المحور الرابع:

الفكر الإقتصادي التجاري (الماركانتيلي)

أولا: التعريف بالمدرسة التجارية:

"يعرف الفكر التجاري بأنه مجموعة المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوروبا خلال الفترة الممتدة من عام (1500م-1750م) والتالي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية والغرض الأساسي من هذه السياسات والمعتقدات هو تراكم ثروة الأمم, ولعل الظروف التي سادت أوروبا في تلك الفترة قد ساعدت على خلق هذه الأفكار والتي ضمت الاكتشافات الجغرافية التي أعطت الفرصة لتدفق المعادن النفسية من العالم الجديد إلى أوروبا إضافة إلى النمو السكاني وتزايد أهمية طبقة التجار على حساب الطبقة الإقطاعية.

ويرى الفكر التجاري أن ثروة الأمم تقاس بما تحتفظ به من المعادن النفسية (الذهب، الفضة) ونظرا لأن ثروة العالم كله ثابتة فان المكاسب التي تحققها إحدى الدول لابد أن تكون على حساب الدول الأخرى وفي ظروف غير مستقرة سياسيا فإن تراكم المعادن النفيسة يعد أمرا مهما لتحقيق قوة الدولة وإنشاء جيش قوي .

ثانيا:أسباب نشأة المدرسة التجارية:

تتمثل أهم الظروف التي ساعدت في تشكيل المدرسة التجارية هي :

1- تزايد أهمية التجارة الخارجية .
2- ظهور القوميات الأوروبية الحديثة .
3- عصر النهضة الأوروبية .

1- تزايد أهمية التجارة الخارجية : شهد القرن الخامس عشر تحرير العبيد و الفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا نتيجة لعوامل عديدة اختلفت في درجاتها و قوتها من دولة إلى أخرى و اتجه معظم المتحررين خارج النشاط الزراعي

ليعملوا بالتجارة إلا أن نشاط التجارة الداخلية لم يمكنهم من الاتساع و ولم يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى و سطوة سياسية في بلادهم.

إلى أن جاء التغيير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو في ذلك الحين و بصورة مطردة و قوية بحيث أدت تدريجيا إلى إثراء التجارة وأدت إلى رفع أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم وهناك أسباب عديدة لنمو التجارة الخارجية الأوروبية في ذلك الحين كان من أهمها :

أ- اتصال أوروبا بالشرق الاسلامي المتقدم اقتصاديا على اثر الحروب الصليبية .

ب- اكتشاف طرق مواصلات بحرية دولية جديدة مثل طريق رأس الرجاء الصالح الى الهند و الشرق الأقصى .

ج- اكتشاف (كولومبس) الطريق البحري إلى القارة الأمريكية سنة 1493 واكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك.

2- ظهور القوميات الأوروبية الحديثة: كانت هناك عدة خطوات أدت إلى ظهور القوميات الأوروبية الحديثة والتي أدت أيضا إلى ظهور التجاريين لأول مرة على مستوى الاقتصاد القومي نذكر منها :

أ- اتحاد التجار مع مالكي الأراضي و هي سلطة مركزية على سلطات الأمراء و النبلاء التي كانت تقوم في مراكز متعددة داخل الدولة.

ب- ظهور القوميات الأوروبية الحديثة كجماعة تقوم على أساس قومي و تخضع لقوة مركزية واحدة.

هذا كله أدى إلى رسم سياسة التجارة الخارجية لأول مرة على المستوى القومي مما ساهم في تحقيق القدر الأكبر من الربح و الثراء .

4-عصر النهضة الأوروبية : كانت نهضة الحركة الفكرية في أوروبا من أهم الأحداث التي أثرت في التطور السياسي والاقتصادي الأوروبي و التي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية و لقد قامت تلك الحركة بإحياء الفلسفات وقيود الكنيسة وأدى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم انهيار بقية أعمدة النظام

الإقطاعي وتقوية السلطة المدنية (الملك والحكومة) و أظهرت تلك الحركة أهمية تكوين سلطة مركزية للدولة لكي ترسم السياسة بعيدا عن تأثير أو موافقة الفلسفات الكنائسية.

ثالثا: مبادئ المدرسة التجارية:

قام التيار التجاري على مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها في النقاط الرئيسية التالية :

1- الثروة هي مصدر القيمة عند التجاريين :

يعتبر أصحاب هذا الفكر أن ازدهار الدولة يكون عن طريق الثروة واعتقدوا أن الطريق إلى ذلك لن يتحقق إلا من خلال جمع اكبر قدر ممكن من المعدن النفيس و ليس في قدرتها انتاج السلع والخدمات كما هو المقياس الحديث فالمعادن الثمينة في نظرهم مصدر للثروة ومخزن للقيمة فقوة الدولة وثرائها يتحدد من خلال حجم ما تملكه من الذهب والفضة لذلك يرون انه يتوجب على الدولة الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة .

2 – زيادة الثروة من خلال الحماية الجمركية و ميزان تجاري موجب:

زيادة الثروة يتم إما من خلال الإستثمار في مناجم الذهب والفضة ومنع خروج هذين المعدنين من البلاد أو تفعيل التجارة الخارجية والسعي إلى تصدير السلع والخدمات بقيمة تزيد عن قيمة واردات البلد من الخارج وتحقيق ميزان تجاري موجب يحقق فائضا يتم تسديده بالمعادن الثمينة, ويكون ذلك بزيادة الصادرات وفرض الضرائب على الواردات بهدف زيادة الحصول على النقود المعدنية, لذلك يرى التجاريون ان بيع البضائع للآخرين يكون دائما أفضل من شرائها من الآخرين وللوصول إلى ذلك لا بد من تشجيع الصادرات من الماد المصنعة ومنع استيراد السلع المنافسة للسلع الوطنية والتركيز على المستعمرات والمستوطنات لضمان توفير موارد طبيعية بأسعار منافسة

وكذا إنشاء أساطيل بحرية ضخمة لنقل السلع وبناء شركات الملاحة مع ضرورة إتباع سياسة الحماية الجمركية وتطبيق سياسة منع الاستيراد لتوفير ميزان تجاري رابح يشكل فائضه مصدر للثروة.

3 – تفعيل دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية :

يرى أصحاب هذا التيار ان الدولة تلعب دورا هاما لضمان تحقيق مصالح الدولة و أمن المجتمع فاهتمت الدولة في هذه المرحلة بخلق فرص العمل والقضاء على البطالة كما أكد إتباع هذا التيار على أهمية زيادة عدد السكان كقوة عمل هامة في النشاط الصناعي ومن ثم انخفاض الأجور وقد أكدت هذه المدرسة على الدور التدخلي للدولة في التصنيع عبر تشييد صناعة وطنية تكون أساسا للنهضة وتمكن البلاد من رفع صادراتها مقابل جلب العملة الذهبية أما النشاط الزراعي فيقتصر دوره على انتاج المواد الغذائية للسكان وتوفير المواد الأولية لتوسيع الصناعة.

رابعا: جوهر الفكر الاقتصادي للمدرسة التجارية:

يجمع مؤرخو الفكر الاقتصادي على أن الفكر التجاري قد يتضمن من الأفكار ما لا يمكن اعتباره تحليلا اقتصاديا في المعنى المتعارف عليه في الفكر الحديث وإنما كان مجرد محاولة لتحديد طبيعة بعض الظواهر الاقتصادية وعلى العموم فإن جوهر الفكر الإقتصادي للمدرسة التجارية يقوم على الأساسيات التالية:

1-العلاقة بين ثروة الأمة والمعدن النفيس :

اعتقد التجاريون بأن ثروة البلاد تقاس بحجم ما تراكم في خزينتها من ذهب و فضة و ان هذه الثروة هي الدعامة الأساسية و رمز القوة للدولة و تقدمها لذلك يجب بذل كل الجهود و انتهاج كل الوسائل التي تحقق هذه الثروة حتى لو كانت هذه الوسائل غير مشروعة و لا أخلاقية.

2- تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري:

كانت نظرية التجاريين في التجارة الخارجية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم عن العلاقة بين ثروة البلاد و ما لديها من معدن نفيس و وفقا لذلك اعتقد التجاريون أن الطريقة

العادية لزيادة الثروة تتمثل في تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري (ميزان تجاري موافق) .

3- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي :

من أجل تحقيق فائض الربح في الميزان التجاري و ضمان بقاء المعدن النفيس داخل البلاد أكد التجاريون على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إخضاع التجارة الخارجية لقيود كثيرة إلى جانب قيامها بالإشراف على الإنتاج الداخلي عن طريق تشجيع الصادرات كما كانت تمنح الإعانات لإنتاج المنتجات الأكثر استهلاكا لتضمن عدم استرادها.

4-العلاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار :

عرفت العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في 1569 م من قبل (جان بودان) الذي أشار إلى أن ارتفاع الأسعار إنما يرجع إلى زيادة كمية النقود المصنوعة من الذهب و الفضة التي تدفقت إلى أوروبا من العالم الجديد وتتلخص نظريته في انه كلما زادت كمية النقود المتداولة انخفضت قيمتها الشرائية وارتفعت الأسعار، لذلك فإنه إذا انخفضت كمية النقود ارتفعت قيمتها الشرائية وانخفضت بذلك الأسعار .

5-الزيادة السكانية:

لقد كان هدف السياسة التجارية هو التصدير إلى أكبر حد ممكن من أجل إدخال أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة وللنجاح في تحقيق هذا الهدف عملت السياسة التجارية على بيع منتجاتها بأسعار تنافسية وهذا لا يتحقق إلا بخفض تكاليف الإنتاج ومنها انخفاض أجور العمال ولذلك نادى التجاريون بالزيادة السكانية حتى يزيد العرض من العمل فتنخفض الأجور وقد كان التجاريون يعتبرون أن البطالة الناتجة عن الزيادة السكانية نعمة لأنها تؤدي إلى خفض الأجور كما كان تشغيل الأطفال والنساء من الأمور المرغوب فيها بسبب انخفاض أجورهم مقارنة بأجور الرجال.

خامسا:نماذج للسياسات التجارية التي طبقت في بلدان أوروبية مختلفة في عصر التجاريين

I- السياسة التجارية الاسبانية (السياسة المعدنية) :

كان البرتغاليون و الإيسبان من أوائل البلدان التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (القارة الأمريكية) نظرا لاتساع تجارتها و وجود مستعمرات لها في أمريكا الجنوبية التي يسرت لها تسويق منتجاتها في الأسواق الجديدة وقد عرفت السياسة بالسياسة المعدنية لأنها تقوم على مبدأ الحصول على الذهب والفضة من خلال التجارة الخارجية بطريقة تكفل منع خروج الذهب و الفضة خارج الحدود الجغرافية للدولة .

و تحقيقا لتحقيق الهدف المذكور فقد طبقت اسبانيا الإجراءات التالية :

- إلزام السفن التي تنقل البضائع الاسبانية بإعادة قيمة تلك البضائع بالذهب و الفضة إلى داخل اسبانيا .
- حرمان الأجانب الذين يبيعون سلعا داخل اسبانيا من إخراج ثمنها نقدا خارج اسبانيا لقد ترتب على زيادة كمية المعادن النفسية في اسبانيا زيادة في كمية النقود و ارتفاع الأسعار بشكل كبير وقد قدم المفكر الاقتصادي (جان بودان) تفسيرا لأسباب ارتفاع الأسعار من خلال نظرية كمية النقود .

II- السياسة التجارية الفرنسية (السياسة التجارية) :

تنسب هذه السياسة إلى الوزير الفرنسي (كولبير) الذي قام بتطبيقها بهدف الحصول على الذهب والفضة من الخارج حيث اتجهت لزيادة الصادرات على الواردات على ان تكون الصادرات من المنتجات الصناعية و ليس من المحاصيل الزراعية و لذلك لأن قيمة المنتجات الصناعية تكون عادة اكبر و أنها لا تخضع لتقلبات العوامل الطبيعية كما هو الحال مع المنتجات الزراعية و لذلك قامت الدولة بتشجيع الصناعة من خلال الوسائل الآتية :

* قيام الدولة بنفسها بتأسيس الصانعات الحكومية.

* قيام الدولة بتشجيع الصناعة الوطنية من خلال فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع المنافسة للإنتاج الوطني .

* قيام الدولة بإنشاء شركات مهمتها الرئيسية تسويق المنتجات المصنعة الفرنسية إلى الخارج وكذا تشجيع الأفراد و الشركات على الاكتتاب في رؤوس أموال تلك الشركات .

* لكي تستطيع الصناعة الوطنية الفرنسية من زيادة صادراتها إلى الخارج فقد عملت الحكومة على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض ثمن المواد الخام و أجور العمال .

III- السياسة التجارية الانجليزية :

اعتمدت هذه السياسة على تطوير و تشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن النفسية عن طريق تصدير السلع المحلية إلى الخارج و تقديم الخدمات التجارية لباقي بلدان العالم مقابل الحصول على الذهب و الفضة , و قد ساعد انجلترا في تنفيذ هذه السياسات أسطولها التجاري المتميز , كما أنشأت انجلترا لهذه الغاية شركات خاصة لم تتدخل الحكومة في تكوينها وذلك بهدف تشجيع النشاط التجاري الذي يقدم خدمات لجميع بلدان العالم مقابل اجور تتقاضاها بالذهب و الفضة مما يحقق لها فائضا في الميزان التجاري.

سادسا: أمـــــــــثـــلة على أهـــــــم رواد الفكر الإقتصادي التجاري (المدرسة التجارية):

1- **توماس مان :** هو من الرواد الانجليز و يؤكد بأن التجارة الخارجية هي الوسيلة لزيادة ثروة انجلترا و كان شأنه سائر التجاريين من النظر إلى المعدن النفيس على انه عماد الثروة و ان لم يكن لدى البلد مناجم الذهب والفضة فان التجارة الخارجية تمثل الطريق العادي لزيارة الثروة حيث يتعين على البلد ان يبيع للأجانب سنويا أكثر مما يشتري منهم في القيمة مما ينتج عنه فائض في الصادرات و اجتذاب رأس المال إلى البلد . و يقول في كتابه ثروة انجلترا عن طريق التجارة الخارجية : ان الوسيلة الوحيدة لزيادة ثروتنا و كنوزنا في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا دائما ان نراعي هذه القاعدة وهي ان نبيع للأجانب ما تزيد قيمته على ما نستهلكه من سلعهم فإذا فعلنا ذلك

كانت النتيجة ما تزيد قيمته على ما نستهلكه من سلعهم فإذا فعلنا ذلك كانت النتيجة اجتذاب المعدن الثمين إلى البلد .

و يعتقد توماس مان بأن هدف السياسة القومية هو توفير الفائض من الإنتاج المحلي للتصدير و على الدولة ان تلعب دورا أساسيا في تحقيق هذا الهدف . ومن جملة الوسائل التي يجب على الدولة إتباعها لتحقيق هذا الهدف :

أ- وجوب الامتناع عن المغالاة في استهلاك السلع الأجنبية في الغذاء.

ب- الحد من استيراد السلع الكمالية .

ج- وجوب معرفة ظروف البلاد التي يتم التصدير إليها فإذا كانت هذه البلاد لا تستطيع الحصول على حاجياتها إلا من انجلترا وجب البيع لها بأعلى ثمن ممكن أما إذا كانت تستطيع الحصول عليها من مصادر أخرى وجب البيع لها بأقل ثمن ممكن حتى لا تضيع أسواق انجلترا للبلدان المنافسة لها .

د- تخفيض الرسوم المفروضة على الصادرات أو إلغاؤها.

ه- يتعين نقل الصادرات على سفن انجليزية وبذلك تزيد قيمة الصادرات حيث تعود على انجلترا فائدة مزدوجة وهي قيمة السلع المصدرة و الكسب الذي يعود على النقل .

و- يجب تشجيع التجارة العابرة بحيث تصبح انجلترا مركزا لتوزيع السلع و بذلك يزيد النقل البحري و التجارة و ايرادات الجمارك .

2 - جان كولبير : يمثل كولبير قلب و روح المدرسة التجارية في فرنسا وكغيره من التجاريين يضل كوليبر توسيع الصادرات و تقليص الواردات لتحقيق فائض في الميزان التجاري و ضرورة وجود قوانين تمنع خروج السبائك الذهبية و الفضية إلى الخارج إلى جانب تأكيده لضرورة وجود المستعمرات لتأمين الأسواق للسلع الفرنسية و تأمين المواد الخام لصناعاتها و قد دعا إلى ضرورة تدخل الدولة لتنظيم التجارة الخارجية .

3- وليام بيتي : هو من رواد الفكر التجاري الانجليز و قد أيد فرض الرسوم على الواردات لجعلها أغلى من المنتجات المحلية وذلك لتشجيع الإنتاج المحلي وكذا أيد

فكرة تخفيض الرسوم على المواد الخام المستوردة بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة فرص الصادرات والأرباح ولكنه كان يفضل حرية التجارة أكثر من غيره من التجاريين كما فرض بعض الأفكار الجديدة التي مهدت لظهور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فيما بعد مثل سرعة تداول النقود و فكرة تقسيم العمل و أهمية السلع الرأسمالية و نظرية القيمة المستندة إلى العمل.

5-دافيد هيوم: ترجع شهرته بصفة أساسية لمؤلفاته في ميدان الفلسفة إلا أن مساهماته في الاقتصاد لا تقل أهمية بل يعتقد بعض المؤرخين في الفكر الاقتصادي بأنه كان من أكثر المفكرين تأثيرا في ادم سميث من أهم إسهاماته :

أ- **النقود :** يرى هيوم أنها تقوم بدور هام في تنشيط التجارة من حيث تأثيرها المباشر في الأسعار فالنقود عنده ليست سوى رمز يمثل السلع و قيمتها تتحدد من خلال العلاقة بين كميتها من جهة و كمية السلع التي يجري التبادل فيها من جهة أخرى .

ب- **مهاجمة السياسة التجارية :** لقد هاجم هيوم السياسة التجارية على أساس التناقض المنطقي بين أركانها المختلفة و خلاصة ذلك أن تكوين الفائض من المعدن النفيس في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة تنميته بل على العكس لابد أن يؤدي إلى تدهوره.

سابعا: إيجابيات المدرسة التجارية:

يمكن تلخيص أهم إيجابيات المدرسة التجارية في ما يلي:

- لعبت المدرسة التجارية دورا تاريخيا بتقوية الدولة القومية الناشئة لكي تتمكن من القضاء على الإقطاعيين وهيمنة الكنيسة وأتاحت الفرصة لقيام أسواق داخلية واسعة قادرة على استعاب الإنتاج المحلي.
- ساهمت أفكار التجاريين في توفير رأس المال النقدي وعلى خلق البنوك الأوروبية وتوسيع نشاطها المالي وهو ما عزز نشوء النظام الرأسمالي لاحقا.
- تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية عند التجاريين ساعد على نشوء:
  - المشروعات الخاصة الحديثة.
  - تنمية الصناعة والتجارة.

- إنشاء الشركات التي عرفت لأول مرة في عصرهم.

- التركيز على التصدير ساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال ارتفاع مستوى الإنتاج.
- ساهمت أفكار التجاريين في تطوير التجاريين في تطوير ميزان المدفوعات الذي يوضح العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي.
- جسد التجاريون ظهور ما يسمى أو ما يصطلح عليه بالتجارة الدولية وإبراز أهميتها الإقتصادية.

ثامنا: أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة التجارية:

وجه الكثير من الإقتصاديين جملة من الإنتقادات للفكر الإقتصادي التجاري يمكن تلخيصها فيما يلي:

- لقد أخطأ التجاريون في تحديد معنى الثروة، فالثروة ليست هي الذهب والفضة وإنما الثروة هي مقدرة الدولة الإنتاجية للسلع والخدمات أي هي مقدار ما تحققه فعلا من إنتاج.
- أخطأ التجاريون في اعتقادهم بإمكانية استمرار تحقيق الفائض الإيجابي في الميزان التجاري على الدوام، فوجود الفائض في الميزان التجاري يعني ورود النقود الذهبية إلى داخل البلد بشكل كبير ← زيادة التداول النقدي ← ارتفاع الأسعار داخل البلد بشكل مبالغ فيه (حدوث ما يصطلح عليه بالتضخم) .

وارتفاع أسعار السلع المحلية يجعلها غير منافسة للسلع الأجنبية (التي ستكون أقل منها سعرا) ← وبالتالي تزداد الواردات ← حدوث عجز في الميزان التجاري

← عدم الإستمرار في الحصول على الذهب والفضة مثلما كان مأمولا.

- أخطأ التجاريون في بعض من سياساتهم الإقتصادية التي طبقوها، فمثلا الحكومة الإسبانية اهتمت فقط بجلب المعادن النفيسة ولم تهيئ الجو المناسب

لزيادة القوة الإنتاجية فنتج عن ذلك زيادة كبيرة في مستوى الأسعار وهذا ما أضر بالطبقات الفقيرة.

- في مرحلة التجاريين انتشر الفكر الاستعماري والذي كرس الإستغلال الفظيع والبشع للمستعمرات .
- ما يعاب أيضا على أفكار التجاريين أنها تختلف من مملكة إلى أخرى وهذا حسب البلد الذي ينتمي له كل مفكر .